

الاستعمال المكثف للاسمدة الكيماوية.

3 - النسب المرتفعة لرواسب المبيدات على الفواكه والخضار الى جانب انتشار الافات الزراعية على نطاق واسع.

4 - تكاثر الحشرات بسرعة زائدة بسبب مقاومتها للمبيدات الحشرية التي تستعمل عليها دوريا حسب جدول زمني (مرة كل اسبوع) وعادة بنسب اعلى من المطلوب، وقد ادى ذلك الى ظهور مناعة لدى سلالات كثيرة من الحشرات بالاضافة لمخاطر صحية على كل من المزارع والمستهلك.

5 - اعتماد هياكل للدفيئات البلاستيكية بشكل لا يسمح للتهوية الجيدة والمعالجة الفعالة لمشاكل الافات.

6 - غياب المنهجية الملائمة لتسويق المنتجات الزراعية محليا وعالميا.

امام هذه المشاكل كان لا بد من قيام وزارة الزراعة بتحريك سريع لمعالجة الوضع خاصة وان الزراعة المحمية تشغل مساحة تقدر بحوالي 2800 هكتار ويعتاش منها عدد مهم من العائلات المتوسطة الدخل، وضمن هذا السياق، رأت الوزارة ان تتم هذه المعالجة من خلال تنفيذ مشروع يهدف الى اعادة تأهيل قطاع الزراعات المحمية.

وقد تم مفاتحة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة من اجل المساهمة في تمويل بعض أنشطة المشروع فابدى استعداده مشكورا على المساهمة في التمويل وابرام اتفاقية تعاون فني بين الطرفين لهذا الغرض على النحو التالي:

الاتفاقية:

تم الاتفاق بين:

وزارة الزراعة اللبنانية ممثلة بشخص وزير الزراعة فريق اول

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة

فريق ثاني ممثلة بشخص المدير العام

الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

المركز العربي لدراسات المناطق

الجافة والاراضي القاحلة

اتفاقية تعاون فني

في مجال

الزراعات المحمية

المقدمة

تزايدت مساحات الزراعات المحمية تحت الدفيئات البلاستيكية على امتداد الاراضي الساحلية اللبنانية في اوائل السبعينات مما ادى الى ازدهار هذا القطاع والى تزايد دخل المزارعين، الا ان الحرب والاحداث التي حلت بلبنان على مدى عقدين من الزمن وما الحقته من اضرار فادحة بهذا القطاع ادت الى تراجع ارباح المزارعين الى اكثر من النصف وتدننت جودة انتاجهم وهذا يعود للاسباب التالية:

1 - الغياب الكامل للارشاد الزراعي وقيام المؤسسات والشركات الخاصة بهذا الدور لترويج منتجاتها وتصريفها دون اية رقابة.

2 - زيادة ملوحة المياه والتربة بسبب

- بالخضار والفاكهة الصالحة للاستهلاك.
- 7 - الحد من تلوث التربة والمياه الجوفية وذلك بمنع الممارسات الحالية المتمثلة بالاستعمال المفرط للمبيدات والاسمدة.
- 8 - تحسين مدخول المزارعين.
- 9 - رفع كمية الانتاج للحد من استيراد المواد الغذائية وللوصول الى اعلى نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي وبالتالي تخفيض عجز ميزان المدفوعات بالعملة الاجنبية. اذ تزيد قيمة مستوردات المواد الغذائية على 1,5 مليون دولار اميركي في السنة الواحدة.
- 10 - تفعيل الشبكات التسويقية وتحسن ادائها بما يحقق المصلحة المشتركة للمنتج والمستهلك.

الانجازات المتوقعة من المشروع:

- 1 - انشاء مشاريع نموذجية للزراعة المحمية تحت الدفيئات البلاستيكية في اربعة مواقع (الشمال - جبل لبنان - البقاع - الجنوب) وهي من المناطق الاساسية لانتاج المحاصيل وذلك للقيام بالاختبارات العملية وتدريب المزارعين والكوادر الفنية واختبار مصداقية التجارب محليا.
- 2 - استحداث مركز استعلامات حول تكنولوجيا محاصيل البيوت البلاستيكية المتوفرة للمزارعين.
- 3 - اصدار كتيب تقني ارشادي عن التكنولوجيا الحديثة للبيوت البلاستيكية في لبنان يتضمن:
- أ - ارشادات حول التصميم المناسب للدفيئات البلاستيكية (الهيكل و مواد التغطية المناسبة مع الظروف المحلية).
- ب - ارشادات للاستثمار المربح لانواع الزراعات المحمية.
- ج - ارشادات لادارة محاصيل متطورة ومناسبة مع مفهوم ال-IPPM المتعلق بانتاج خضار صحية وذات نوعية عالية (مرفق بتوصيات حول التنوع، معدات الري

على التعاون في تنفيذ مشروع لاعادة تأهيل قطاع الزراعات المحمية في لبنان وفق الاتي:

الاهداف:

- 1 - تخفيض معدل التلوث البيئي الناتج عن الاستعمال المفرط للمبيدات والاسمدة الكيماوية ويكون ذلك عبر نشر المبادئ الزراعية البديلة (الزراعة المستدامة).
- 2 - تحقيق الية جديدة تساعد على تحسين قدرات المزارع على ادارة محصول الزراعات المحمية وذلك حسب مبادئ الادارة المتكاملة للانتاج والوقاية (Integrated Production and Protection Management).
- 3 - تحسين الوضعية التنافسية لمنتجات مزارع البيوت البلاستيكية من خلال:
- أ - تخفيض كلفة الانتاج عبر الادارة الجيدة.
- ب - زيادة الانتاجية لوحدة المساحة الزراعية من خلال استخدام التقنيات الزراعية الحديثة والادارة المتكاملة للافات.
- ج - تحسين نوعية الانتاج وتخفيض مستوى رواسب مبيدات الافات الى المستوى المسموح به عالميا ليتناسب مع متطلبات سوق التصدير.
- د - ادخال انواع جديدة من هياكل البيوت البلاستيكية (توسيع رقعة البيوت البلاستيكية) والتي تسمح بتجنب العديد من مساوئ الهياكل المبنية والمستعملة حاليا.
- 4 - تدريب الموظفين المختصين على انشاء وادارة وتشغيل مزارع البيوت البلاستيكية وتصريف منتجاتها.
- 5 - تدريب المزارعين وعمال الزراعة على التقنيات الحديثة للانتاج والوقاية.
- 6 - الارشاد على الاستعمال السليم لمبيدات الافات الزراعية من اجل حماية صحة المزارعين وذلك عبر التخفيف من مخاطر تعرضهم للمبيدات السامة، وكذلك الحفاظ على سلامة المستهلكين بتزويدهم

الاسمدة الزراعية، الادارة المتكاملة للافات
(IPM).

6 - ان المشاريع النموذجية تمثل برهنة فعلية مستديمة للموظفين المختصين وللمزارعين الذين باستطاعتهم زيارتها في اي وقت وان يتدربوا فيها.

7 - تركيب جهاز الحاسب الالي مع شبكة انترنت والالة الطابعة في مكتبة زراعية خاصة (الوزارة او مركز البحوث) والتي تسمح للمزارعين بالحصول على المعلومات حول احدث التكنولوجيا في الزراعات المحمية.

8 - تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين للمزارعين في كل من المواقع مدة كل منها تتراوح بين يومين الى ثلاثة ايام حسب مواعيد العمليات الزراعية خلال الموسم.

9 - تشجيع المزارعين على تشكيل حلقات تعاونية تساعد على التوضيب والتسويق.

10 - تنظيم زيارتين في السنة لمكتبة الوزارة لتمكين المزارعين من الحصول على معلومات حديثة (مراجع، كتب وغيرها).

السنة الثانية:

1 - نشاطات متشابهة للسنة الاولى مع التركيز على ابراز انظمة ال-IPPM.

2 - اصدار الكتيب التقني مع الارشادات المناسبة لنشاطات الانتاج والحماية للمحاصيل الرئيسية.

الغزومات وزارة الزراعة اللبنانية:

1 - توفير موقعين بمساحة 1500م² لكل منهما ضمن محافظتي البقاع والجنوب.

2 - تأمين الخبراء والمدربين ولوازم التدريب كافة.

3 - اعتماد النظام المالي المعتمد لدى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة لا سيما فيما يتعلق بعملية تنفيذ النفقات لشراء التجهيزات واللوازم المطلوبة.

والتعقيم الحديثة...).

4 - تدريب فريق من المرشدين الزراعيين كي يصبحوا مؤهلين لارشاد المزارعين بطريقة علمية صحيحة.

خطة العمل:

السنة الاولى:

1 - تركيب دفيئات بلاستيكية نموذجية في اربعة مواقع مختارة حيث يتم التعرف فيها على المزارعين الاساسيين المستعدين للتعاون مع المشروع (يجب ان يكون لديهم ست وحدات كحد ادنى من البيوت البلاستيكية المبنية بهياكل فولاذية، ويجب ان يكون تصميم هذه الهياكل نموذجيا ومجهزا بنظام تهوية جيد ومدعمة، بالاضافة الى نظام تسميد عن طريق اجهزة الري بالتنقيط.

2 - ارشاد المزارعين حول تحسين انتاجية البيوت المحمية ذات الهياكل المتواجدة حالية بمقارنة:

أ - انواع جديدة من البلاستيك تسمح بتنظيم حراري افضل.

ب - انواع جديدة من اغطية امتصاص الاشعة فوق البنفسجية المؤثرة على تخفيض مستوى الاصابة بالحشرات.

ج - اغطية البلاستيك الشائعة الاستعمال.

د - انظمة تهوية محسنة.

عندها يستطيع المزارع ان يقارن ما بين حسنات وسيئات كل من الانواع.

3 - استعمال انظمة تشميس التربة مترافقة مع انظمة الادارة المتكاملة للافات للسيطرة على هذه الافات التي تتواجد في التربة بدلا من استعمال الطريقة الشائعة القائمة على تعقيم التربة بواسطة غاز الميثيل بروميد.

4 - استعمال نظام الملش (Mulch) غير المتوفر لدى المزارعين.

5 - اتباع انظمة الادارة المتكاملة للانتاج والوقاية IPPM (العمليات الزراعية، التقييم،

بيروت في: 2001/8/6
الفريق الاول يمثله
الدكتور علي عبد الله
وزير الزراعة
في الجمهورية اللبنانية

الفريق الثاني يمثله
الدكتور حسن سعود
مدير عام المركز العربي لدراسات
المناطق الجافة والاراضي القاحلة
في الجمهورية العربية السورية

التزامات المركز العربي:

- تأمين المبالغ اللازمة لشراء التجهيزات المطلوبة لإنشاء وتجهيز بيتين بلاستيكيين في محافظتي الجنوب والبقاع، والمقدرة بحوالي \$/36000 فقط ستة وثلاثون ألف دولار اميركي. ويغطي هذا المبلغ الاشغال التالية:

- أ - تحضير الارض.
- ب - ثمن الهياكل الحديدية.
- ج - ثمن النايلون (الغطاء).
- د - كلفة نظام التهوية الحديث.
- هـ - ثمن شبكات الري بالتنقيط.
- و - المستلزمات الاخرى المتممة لعملية التشغيل والحوافز.

ادارة المشروع:

- يدار المشروع وينفذ من قبل وزارة الزراعة من خلال لجنة اشراف وتقويم ومتابعة، ويكون للمشروع مدير وطني للمشروع يعينه وزير الزراعة.

- يرفع مدير المشروع تقارير دورية عن سير العمل الى كل من وزير الزراعة ومدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة.

- يسمي المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة مندوباً عنه يكون بمثابة ضابط ارتباط ما بين وزارة الزراعة وادارة المشروع والمركز العربي، تكون مهمته:

1 - رفع تقارير دورية عن مراحل سير العمل الى مدير عام المركز العربي مع ملاحظاته واقتراحاته.

2 - ابداء الرأي في المعاملات المالية لا سيما العروض المقدمة من العارضين والاسعار المطروحة.

مدة الاتفاقية:

تحدد مدة الاتفاقية بسنة واحدة وتصبح نافذة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من الجهات المسؤولة.